Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2 part2- December 2025 | المجلد ١٥- العدد ٢ ج٢ – كانون الأول ٢٠٢٥

The impact of commercial, tax and financial legislation on the development of small and medium enterprises in Iraq

[1] Akram abed raisan
[1] Ministry of Higher Education and Scientific Research - Legal Department

Abstract:

This study aims to analyze the impact of commercial legislation on the development and growth of small and medium-sized enterprises (SMEs) in Iraq, with a particular focus on evaluating the effectiveness of the current legal environment in supporting this vital sector. The research is based on an extensive review of relevant studies and reports, seeking to highlight the importance of an effective legal framework in enhancing the business climate and motivating entrepreneurs to establish and expand their ventures.

The researcher employed a descriptive analytical approach, collecting data through literature review, quantitative analysis of economic growth indicators for SMEs, and case studies of successful enterprises to understand the contributing factors and challenges faced. The findings indicate that bureaucratic complexities, weak enforcement of laws, insufficient governmental support, and the impact of tax laws constitute major obstacles to sector growth. The study provides a detailed examination of the role of commercial legislation in facilitating the procedures for establishing projects, emphasizing the urgent need to review and simplify existing laws, develop financial and administrative support mechanisms, and protect investors' rights, particularly intellectual property rights. Furthermore, it discusses other legal challenges, such as corruption and weak law enforcement, and their adverse effects on the business environment. A set of practical recommendations is proposed to promote legislative and administrative reforms, aiming to improve the investment climate in Iraq. In conclusion, the study recommends simplifying procedures, reforming tax laws, enhancing transparency, activating governmental support programs, and protecting investors' rights to create an attractive business environment that fosters innovation and contributes to sustainable economic development in Iraq.

1: Email: abdakram293@gmail.com
2: Email:

DOI https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.165289.1609

Submitted: 15/9/2025
Accepted: 9/10/2025
Published: 1/12/2025

Keywords:
Legislation
Development
Projects.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أثر التشريعات التجارية والضريبية والمالية على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

[١] م. د أكرم عبد ريسان العنزي
[١] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- الدائرة القانونية

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مدى تأثير التشريعات التجارية على تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مع التركيز على تقييم كفاءة البيئة القانونية الحالية في دعم هذا القطاع الحيوي. استند البحث إلى مراجعة موسعة للدراسات والتقارير ذات الصلة، بهدف تسليط الضوء على أهمية وجود إطار قانوني فعال يساهم في تحسين مناخ الأعمال، ويحفز رواد الأعمال على تأسيس وتوسيع مشاريعهم.

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي، حيث تم جمع البيانات من خلال مراجعة الأدبيات، وتحليل البيانات الكمية المتعلقة بالنمو الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دراسة حالات ناجحة لفهم العوامل التي ساهمت في نجاحها والتحديات التي تواجهها. أظهرت النتائج أن تعقيد الإجراءات البيروقراطية، ضعف تطبيق القوانين، نقص الدعم الحكومي والتمويلي، بالإضافة إلى أثر القوانين الضريبية، تشكل عوائق رئيسية أمام نمو هذا القطاع. وتناول البحث بشكل تفصيلي دور التشريعات التجارية في تسهيل إجراءات تأسيس المشاريع، مع الإشارة إلى الحاجة الماسة لمراجعة وتبسيط التشريعات الحالية، وتطوير آليات الدعم المالي والإداري، بالإضافة إلى حماية حقوق المستثمرين، خاصة حقوق الملكية الفكرية. كما ناقش البحث التحديات القانونية الأخرى، مثل انتشار الفساد وضعف تطبيق القانون، وأثرها السلبي على بيئة الأعمال، مع تقديم مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز الإصلاحات التشريعية والإدارية، وتحسين مناخ الاستثمار في العراق. وفي الختام، يوصي البحث بضرورة تبسيط الإجراءات، وتطوير التشريعات الضريبية، وتعزيز الشفافية، وتفعيل برامج الدعم الحكومي، مع التركيز على حماية حقوق المستثمرين، بهدف خلق بيئة أعمال محفزة، تدعم الابتكار، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

الكلمات المفتاحية: التشريعات ، تنمية ، المشاريع.

المقدمة

أولاً: موضوع البحث:

يتناول هذه البحث مدى تأثير التشريعات التجارية لا سيما في العراق-بلد الباحث- على تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق؛ كون هذا الموضوع يعتبر من القضايا المهمة والضرورية التي تؤثر بشكل مباشر سلباً وايجاباً على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلاد، لآن ما تواجهه هذه المشاريع (المتوسطة و الصغيرة) في العراق من مجموعة من التحديات والتداعيات تتمثل بي: سوء الإجراءات البيروقراطية في التسجيل وتعقيدها، وكذلك الفساد الذي يبرز ضعف القانون وعدم حيويته أي ضعف المنظومة القانونية، وكذلك ضعف الدعم الحكومي الناتج عن قلة الوعي الذي يتمثل بضعف التمويل لإقامة هذه المشاريع التي لربما تعود بالنفع على البلد.

وعليه قام الباحث بتقسيم هذا البحث إلى مبحث أول يتناول تأثير التشريعات التجارية على المشاريع المتوسطة والصغيرة في العراق وذلك ببيان وابراز الدور الأساسي الذي يمكن ان يقدمه لتسهيل إجراءات بدء المشاريع بالبعد عن الروتين والتعقيدات المملة؛ لان كثير ما يُعاني رواد الأعمال من تعقيدات بيروقراطية تؤخر تسجيل الشركات ولربما الحصول على التراخيص اللازمة. وأيضاً بين الباحث أثر القوانين الضريبية على نمو المشاريع، مشيرًا إلى أن النظام الضريبي المعقد الذي يمكن أن يكون حجر عثرة أمام الاستثمار والنمو. إضافةً إلى ذلك بين الباحث أيضاً أهم الحقوق الأساسية للمستثمرين والشركات الصغيرة.

وأيضاً بين الباحث بالمبحث الثاني والأخير التحديات القانونية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كأن تكون هذه التحديات والمعوقات في: تعقيد الإجراءات البيروقراطية، وتأثير الفساد، وضعف تطبيق القانون، مما يؤثر ذلك سلباً على بيئة الأعمال، وبالتالي يحد من قدرة رواد الأعمال على بدء مشاريعهم وتوسيعها أو حتى عدم الاستمرار فيها.

ثانياً: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التشريعات التجارية على بدء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، وعليه نبين الآتي:

١. تحديد التحديات القانونية التي تواجه رواد الأعمال في العراق، بما في ذلك التعقيدات البيروقراطية، والفساد، وضعف تطبيق القانون.
٢. تقديم توصيات عملية لتحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٣. دراسة أثر القوانين الضريبية على نمو المشاريع وتقديم مقترحات لتحسين النظام الضريبي بما يعزز من جاذبية الاستثمار.

ثالثاً: مشكلة البحث:

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق العديد من التحديات القانونية والاقتصادية التي تعيق نموها وتطورها، حيث تتسم هذه التحديات بوجود إجراءات بيروقراطية معقدة، وضعف في تطبيق القوانين، وقلة الدعم الحكومي والتمويل، بالإضافة إلى التأثير السلبي للقوانين الضريبية على بيئة الأعمال. تؤدي هذه العوامل إلى تقليل فرص بدء وتوسيع المشاريع، مما يحد من مساهمتها في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. لذلك، يبرز التساؤل الرئيسي حول مدى تأثير التشريعات التجارية، وبشكل خاص القوانين الضريبية، على تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، وما هي التحديات القانونية التي تواجهها هذه المشاريع، وكيف يمكن التغلب عليها لتحقيق تنمية مستدامة تساهم في الصالح العام.

رابعاً: نطاق البحث: نبين في ثنايا هذا البحث الحدود الزمانية والمكانية للبحث؛ حتى لا يخرج عن المضمون وذلك كما في الآتي:

١ـ الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على البيئة الاقتصادية والقانونية في العراق، مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف المحافظات. سيتم تحليل البيانات من مختلف الجهات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، ورواد الأعمال في العراق.

٢ـ الحدود الزمانية:

تشمل الدراسة الفترة الزمنية من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٥، حيث يتم تحليل التغيرات في التشريعات والقوانين الضريبية وأثرها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة.

خامساً: منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي، حيث سيتم جمع البيانات من خلال الوسائل التالية:

١. المراجعة الأدبية للدراسات السابقة والتقارير ذات الصلة لمزيد من الفهم النظري والعملي للموضوع.

٢. تحليل البيانات الكمية المتعلقة بالنمو الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، بهدف قياس أثر التشريعات والقوانين على هذا النمو.

٣. دراسة حالة لعدد من المشاريع الناجحة، بهدف تحديد العوامل التي ساهمت في نجاحها واستكشاف الطرق التي تم من خلالها التغلب على التحديات القانونية والاقتصادية.

وتُسهم النتائج المستخلصة من هذا البحث في تعزيز الفهم حول تأثير التشريعات التجارية والقوانين الضريبية على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يمكّن صانعي القرار من اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز بيئة الأعمال وتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

سادساً: خطة البحث:

من خلال استعراض المقدمة أعلاه تمكنا من وضع خطة بحثية للإلمام ببحثنا وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين، يتفرع من كل مبحث ثلاث مطالب، وذلك كما في الشكل الآتي:

المبحث الأول: تأثير التشريعات التجارية على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة والحماية القانونية.

- **المطلب الأول: دور التشريعات في تسهيل إجراءات بدء المشاريع**
- **المطلب الثاني: أثر القوانين الضريبية على نمو المشاريع**
- **المطلب الثالث: حماية حقوق المستثمرين والشركات الصغيرة**

المبحث الثاني: التحديات القانونية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

- **المطلب الأول: الإجراءات الرقابية لضمان الامتثال قبل بدء النشاط الاستثماري.**
- **المطلب الثاني: تأثير الفساد وضعف تطبيق القانون**
- **المطلب الثالث: قلة الدعم الحكومي والتمويل.**

I. المبحث الأول

تأثير التشريعات التجارية على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

تُعد التشريعات القانونية الركيزة الأساسية التي تستند إليها منظومة الأعمال والاستثمار، إذ تساهم بشكل مباشر في تنظيم العلاقات بين الأطراف المختلفة، وتوفير إطار قانوني يضمن حقوق وواجبات جميع المعنيين. وفي ظل التحولات الاقتصادية والتشريعية التي يشهدها العراق، برزت الحاجة الملحة لدراسة أثر التشريعات التجارية والضريبية على نمو وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل. فهذه الفئة من المشاريع، التي تتسم غالبًا بمواردها المحدودة ومرونتها،

تتأثر بشكل كبير بالإطار التشريعي الذي ينظم عملها، سواء من ناحية التسهيلات أو من ناحية التحديات التي تواجهها. ومن هنا، تكتسب دراسة مدى فاعلية التشريعات الحالية، ومدى مساهمتها في تعزيز بيئة ملائمة لنمو هذه المشاريع، أهمية بالغة، إذ يمكن أن تسهم نتائجها في تقديم رؤى عملية وتوصيات تشريعية تسهم في تحسين البيئة القانونية، وتحقيق التنمية المستدامة. لذلك، يهدف هذا المبحث إلى استعراض الإطار القانوني السائد، وتحليل مدى ملاءمته لاحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على التشريعات التجارية والضريبية ذات الصلة.

سيتم في هذا المبحث استعراض وتحليل الدور الذي تلعبه التشريعات القانونية في تسهيل إجراءات بدء المشاريع، من خلال دراسة النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المعمول بها، بهدف تقييم مدى فعاليتها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الاستثمار. كما يتناول المبحث أثر القوانين الضريبية على نمو وتطوير هذه المشاريع، حيث سيتم تحليل مدى ملاءمة التشريعات الضريبية الحالية لاحتياجات السوق، وتأثيرها على قدرة المشاريع على النمو والاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم مناقشة حماية حقوق المستثمرين والشركات الصغيرة، مع التركيز على الآليات القانونية التي تضمن حقوقهم وتحفز على بيئة أعمال آمنة ومستقرة. وفي النهاية، يهدف المبحث إلى تقديم رؤى وتوصيات عملية من شأنها تحسين الإطار التشريعي بما يعزز من مناخ الاستثمار ويحقق التنمية الاقتصادية المنشودة.

I.أ. المطلب الأول

دور التشريعات في تسهيل إجراءات بدء المشاريع

تؤدي التشريعات الناظمة لتأسيس الأعمال دوراً حاسماً في خفض كلفة وزمن الدخول إلى السوق عبر ترسيخ قواعد إجرائية واضحة وقابلة للتنبؤ، وتدعيم مبادئ الشفافية واليقين القانوني. وفي السياق العراقي، اتجهت الإصلاحات التشريعية الحديثة إلى تبنّي أدوات الحوكمة الإدارية المعاصرة، ولا سيما رقمنة الخدمات، واعتماد نموذج النافذة الواحدة، وإدخال منهجية الإدارة القائمة على المخاطر في مرحلة ما قبل الترخيص وما بعده، بما يُقارب الاتجاهات المقارنة ويستجيب لمتطلبات تحسين ترتيب العراق في المؤشرات الدولية ذات الصلة ببدء النشاط التجاري والاستثمار. وقد أظهرت التجربة العملية أن تضييق مساحة التقدير الإداري غير المنضبط، وتقليل الإحالات المفتوحة إلى تعليمات متغيرة، يمثلان مدخلاً

لازماً لتقليص عدم اليقين وتثبيت المراكز القانونية للمستثمرين، خاصة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يتأثر سريعاً بكلف الامتثال والزمن الإجرائي[١].

سهمت التعديلات المتعاقبة على قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧، مقرونة بأحكام قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، في إعادة ضبط مساطر التأسيس من خلال توسيع نطاق النماذج القياسية، ورفع مستوى الإفصاح والحوكمة، وتمكين هيئات الاستثمار من تنسيق الموافقات القطاعية ضمن آجال محددة، بما يحد من ظاهرة التعدد الوزاري والمراسلات المتكررة التي تُثقِل كاهل المستثمر. كما شجّعت هذه المنظومة على تعميم الاعتراف بالمحررات الإلكترونية والتوقيع الرقمي والدفع الإلكتروني في معاملات التسجيل والترخيص، وهو ما انعكس مباشرة على تقليص المعاملات الحضورية وتوحيد متطلبات الجهات المتدخلة. ويظهر أثر ذلك بوضوح عند تبنّي دليل إجراءات موحّد وقابل للتحديث الرقمي، يضم جداول زمنية مُلزمة ورسوم شفافة ونطاقات واضحة للالتزامات، بما يوفّر قاعدة توقع معقولة للتخطيط المالي والزمني لرواد الأعمال[٢].

ويمثل ضبط الآجال القانونية لإنجاز معاملات التأسيس والترخيص رافعة تنظيمية فعّالة لتقليص عدم اليقين الإجرائي، ولا سيما عند اقترانه بآلية "الترخيص الصامت" في الأنشطة منخفضة المخاطر، والتي تقضي باعتبار الموافقة حاصلةً إذا انقضت المدة دون رد مُسبّب من الجهة المختصة. ويكمّل ذلك الانتقالُ التدريجي من الإفراط في الرخص المسبقة إلى الرقابة اللاحقة القائمة على المخاطر، إذ يُصار إلى التفتيش اللاحق وفق مصفوفات تقييم موضوعية توازن بين حماية المصلحة العامة وعدم تعويق المبادرة الاقتصادية. كما أن فتح قنوات تظلّم فعّالة وسريعة—إدارية وقضائية—وتيسير اللجوء إلى بدائل تسوية المنازعات كالتوفيق والوساطة والتحكيم، يُطمئِن المستثمرين إلى سلامة البيئة الإجرائية، ويحد من كلفة النزاع وزمنه، ويرسّخ الاستقرار في المعاملات [٣][٤].

ومع أن الإطار التشريعي شهد تحسناً ملحوظاً، فإن فاعلية النصوص تبقى رهينة التنفيذ الإداري الرشيق؛ فتعزيز قدرات الموظفين، وتوحيد تفسير التعليمات، وتكامل قواعد البيانات الحكومية، تعد شروطاً جوهرية لجني ثمار الإصلاح. وقد بينت الأدبيات المقارنة وتقارير المؤسسات الدولية أن الجمع بين النافذة الواحدة الرقمية، والنمذجة القياسية للنماذج والمتطلبات، والشفافية في الرسوم والآجال، يرتبط ارتباطاً موجباً بخفض الكلف وزمن

(١) قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته، الوقائع العراقية، أعداد متفرقة.

(٢) العبيدي، حسين، "إجراءات تسجيل الشركات في العراق: بين النظرية والتطبيق"، *مجلة القانون والاقتصاد*، العدد (٣٥)، (٢٠٢٢): ص. ١١٢–١٣٠.

(٣) عبد الواحد، محمد، "اليقين القانوني في تطبيق تشريعات الشركات العراقية وأثر التعليمات التنفيذية"، *مجلة القانون والاقتصاد*، العدد غير محدد، (٢٠٢١): ص. ٥٥–٦٨.

(٤) النجار، علي، *التحديات الإدارية أمام المستثمر في البيئة العراقية*، *المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم الإدارية، جامعة النهرين، بغداد*، (٢٠٢١): ص. ٥٩–٧٥.

التأسيس وتحسين ترتيب الدول في مؤشرات ممارسة الأعمال. وعليه، فإن استدامة الإصلاح التشريعي في العراق تتطلب مراجعات دورية لأثر التنظيم RIA، وتغذية راجعة مؤسسية تُترجم إلى تعديلات انتقائية للنصوص التنفيذية، بما يضمن اتساقها مع القانون ويوفّر بيئة أعمال جاذبة وتنافسية قادرة على توسيع قاعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر[١].

I.ب. المطلب الثاني

أثر القوانين الضريبية على نمو المشاريع

يُنظر إلى القوانين الضريبية باعتبارها أحد المكونات الأساسية في تشكيل بيئة الأعمال، إذ تؤدي دورًا محوريًا في استقطاب الاستثمارات ودعم نمو المشاريع الاقتصادية[٢]. ويُحدد الإطار التشريعي للنظام الضريبي في العراق، من خلال قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل وتشريعاته المكملة، حدود العلاقة بين الدولة والمكلفين بالضريبة من أفراد وشركات، ويضع نطاق الالتزامات المالية المترتبة عليهم بصورة دقيقة[٣].

غير أن البنية الضريبية السائدة، في ضوء التشريعات الحالية، أفرزت تحديات معقدة أمام رواد الأعمال، خاصة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أُشير إلى أن تعدد النصوص الضريبية وتغيرها المستمر، إلى جانب غياب نصوص واضحة تراعي خصوصية المشاريع الناشئة، يشكل عائقًا أمام توسع هذه المشاريع ويؤثر سلبًا على قرارات الاستثمار[٤]. كما أوضح تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ارتفاع الأعباء الضريبية، بما في ذلك الضرائب على الإيجارات ورسوم نقل الملكية، يزيد من تكاليف التشغيل ويحد من قدرة المشاريع على المنافسة والنمو[٥].

تشكل القوانين الضريبية إحدى الدعائم الأساسية في تكوين بيئة الأعمال، إذ تضطلع

---

(١) الموسوي، حيدر، "إصلاح بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الحكومية في العراق"، *المركز العراقي للدراسات الاقتصادية، تقرير بحثي*، (٢٠٢٣).ص. ٢١–٣٧.

(٢) الجلبي، إبراهيم أديب، "السياسات والأحكام الضريبية المعززة لريادة الأعمال في العراق"، *مركز البيان للدراسات والتخطيط*، (٢٠٢٤).

(٣) جمهورية العراق، قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل. بغداد: وزارة العدل – جريدة الوقائع العراقية، (١٩٨٢).

(٤) سلمان، كاظم خماط، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق"، *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، ٣(٥)، (٢٠١٣): ١–٦٢.

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. بغداد: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠٢٤).

بدورٍ محوري في استقطاب الاستثمارات ودعم نمو المشاريع الاقتصادية. إن الإطار التشريعي للنظام الضريبي يرسم حدود العلاقة بين الدولة والمكلفين بالضريبة من أفراد وشركات، ويحدد نطاق الالتزامات المالية المترتبة عليهم بصورة دقيقة. وفي السياق العراقي، أفرزت البنية الضريبية ـ في ضوء التشريعات السارية ـ تحدياتٍ معقدة أمام رواد الأعمال، حيث أضحى النظام الضريبي، بتعدد تشريعاته وتغيرها المستمر، عائقًا يحول دون توسع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويؤثر سلبًا على قرار الاستثمار ونمو النشاط الاقتصادي[١].

تشمل القوانين الضريبية النافذة في العراق جملة من التشريعات التي تحدد أنواع الضرائب (كضريبة الدخل، والرسوم الجمركية، ومحاولات فرض ضريبة القيمة المضافة)، وتبين آليات فرضها، وآجال استحقاقها، وكيفية تسويتها[٢]. لكن ارتفاع معدلات الضرائب ـ كضريبة الدخل على الشركات التي تصل إلى ١٥% ـ بالإضافة إلى غموض النصوص وتعدد التفسيرات الإدارية، كلها عوامل ترفع من كلفة ممارسة الأعمال وتحد من قدرة الشركات العراقية على المنافسة إقليمياً، خاصةً إذا قورنت بأنظمة ضريبية أكثر بساطة ووضوحاً في دول الجوار مثل الأردن وتركيا[٣].

إلى جانب ذلك، فإن الإجراءات التطبيقية لتنفيذ التشريعات الضريبية كثيرًا ما تتسم بالتعقيد، إذ تتطلب من الشركات تقديم بيانات وتقارير تفصيلية وفق جداول وإجراءات متغيرة، الأمر الذي يستغرق وقتًا وجهدًا كبيرين، ويزيد من تكاليف التشغيل. وقد أظهر استطلاع ميداني أجراه مركز الدراسات الاقتصادية في العراق أن ما نسبته ٤٠% من رواد الأعمال يرون في الإجراءات الضريبية الحالية عائقاً رئيسياً أمام بدء المشاريع، لما تتسم به من تعقيد وغموض، وهو ما يدفعهم أحياناً إلى العزوف عن الاستثمار أو البحث عن بدائل خارجية أكثر استقراراً وشفافية[٤].

ولا يقتصر أثر القوانين الضريبية على الجوانب المالية، بل يمتد ليؤثر في استقرار السوق والثقة الاستثمارية. فغياب الشفافية واستمرار الغموض التشريعي يؤديان إلى حالة من انعدام الثقة، ويعززان مناخ المخاطرة لدى المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. وتؤكد تقارير البنك الدولي أن تبسيط النظام الضريبي وتعزيز الشفافية فيه يعدان من الشروط

(١) العبيدي، حسين، "تأثير التشريعات الضريبية على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق"، *مجلة القانون والتنمية*، العدد (٢٧)، (٢٠٢٢): ص ١٠٤–١١٩.

(٢) قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته؛ قانون الجمارك رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤؛ مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة (غير نافذ).

(٣) النجار، علي، "النظام الضريبي العراقي ومقارنته بدول الجوار"، *الندوة السنوية للإصلاح الاقتصادي، جامعة بغداد*، (٢٠٢١): ص ٦٦–٧٩.

(٤) العبد الله، أحمد، "الصعوبات التطبيقية للنظام الضريبي العراقي من وجهة نظر رواد الأعمال"، مركز *الدراسات الاقتصادية العراقي*، (٢٠٢٣): ص. ٣٩.

الرئيسة لجذب الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام[١]. كما أن وضوح الأحكام القانونية وثباتها يسهم في تقليل مخاطر الاستثمار، ويزيد من جاذبية السوق العراقية مقارنة بالأسواق المجاورة.

ومن زاوية أخرى، تؤثر التشريعات الضريبية بصورة مباشرة في سوق العمل. فقد بيّنت تقارير منظمة العمل الدولية أن تصاعد الأعباء الضريبية على الشركات غالبًا ما يؤدي إلى تقليص فرص التوظيف أو تقليل الأجور، الأمر الذي ينعكس سلبًا على مستويات المعيشة والاستقرار الاجتماعي[٢]. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تخفيف العبء الضريبي عن كاهل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفه أداةً لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز فرص العمل.

إن معالجة إشكاليات النظام الضريبي في العراق تستلزم إصلاحات تشريعية وإدارية عميقة، تبدأ بتبسيط القوانين وتخفيض معدلات الضرائب ـ خاصة على المشاريع الناشئة ـ وتطوير آليات التحصيل، إلى جانب تعزيز الشفافية وتوضيح الإجراءات. إن نجاح هذه الإصلاحات لن يسهم فقط في تحسين بيئة الأعمال، بل سيشكل ركيزة استراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية[٣]. وعليه، فإن إصلاح النظام الضريبي يجب أن يُنظر إليه كأولوية تشريعية واقتصادية لبناء اقتصاد عراقي قوي ومستدام.

I.ج. المطلب الثالث
حماية حقوق المستثمرين والشركات الصغيرة

تعدّ حماية حقوق المستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الجوهرية التي يعتمد عليها تطوير قطاع المشاريع في أي نظام اقتصادي حديث. إذ يشكل وجود إطار قانوني متين لحماية حقوق الملكية الفكرية والتجارية أداة أساسية لتعزيز ثقة المستثمرين، ويُعد ضمانًا للعدالة وتكافؤ الفرص في بيئة الأعمال. ففي العراق، لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات كبيرة في مجال الحماية القانونية، لا سيما في ظل قصور الإطار التشريعي وعدم فاعلية الإجراءات الإدارية والتنفيذية، الأمر الذي يعرّض الأفكار والمنتجات الجديدة لخطر التقليد أو الاستغلال غير المشروع من قبل أطراف أخرى ذات إمكانيات أكبر[٤].

تشمل حقوق الملكية الفكرية، وفقًا للتشريعات العراقية النافذة، براءات الاختراع،

(١) البنك الدولي، تقرير ممارسة الأعمال: العراق، القسم المتعلق بالضرائب، (٢٠٢٢)، ص. ١٨–٢١.
(٢) منظمة العمل الدولية، "الضرائب وسوق العمل في الشرق الأوسط"، *تقرير سنوي*، (٢٠٢١): ص ٤٤–٥١.
(٣) الموسوي، حيدر، "الإصلاح الضريبي ودوره في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق"، *المركز العراقي للدراسات الاقتصادية*، (٢٠٢٣): ص ٢٧–٣٨.
(٤) الموسوي، حيدر، "تحديات حماية حقوق المستثمرين في العراق"، مركز *دراسات الملكية الفكرية*، (٢٠٢٢): ص ٤٩–٦١.

والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف، والرسوم والنماذج الصناعية. وتمنح هذه الحقوق للمستثمرين والشركات القدرة على حماية ابتكاراتهم ومنتجاتهم من الاعتداءات التجارية غير المشروعة، وتوفر لهم فرصة استثمارية أعلى بفضل شعورهم بالأمان التشريعي[١]. وقد أثبتت دراسات متخصصة أن الشركات التي تتمتع بحماية قانونية فعّالة لحقوقها الفكرية غالبًا ما تكون أكثر قدرة على جذب رؤوس الأموال وتحقيق معدلات نمو مرتفعة[٢]. فعلى سبيل المثال، يؤدي تسجيل براءة اختراع لفكرة مبتكرة إلى رفع قيمة الشركة السوقية ويجعلها أكثر جذبًا للاستثمارات، لأن المستثمرين يطمئنون إلى استقرار حقوقهم وحمايتها في مواجهة أي منازعات محتملة.

إلا أن العراق يواجه تحديات حقيقية في تطبيق منظومة حماية الملكية الفكرية. فقد كشفت تقارير البنك الدولي أن العراق يحتل مرتبة متأخرة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وأن الشركات المحلية كثيرًا ما تواجه صعوبات في تسجيل حقوقها والحصول على الحماية اللازمة، في ظل غياب الشفافية وطول الإجراءات وتعقدها[٣]. كما أن ضعف الوعي القانوني لدى رواد الأعمال بشأن أهمية الملكية الفكرية والإجراءات الواجب اتباعها لتسجيلها يمثل عائقًا إضافيًا، حيث أوضحت إحدى الدراسات الاستقصائية أن ٦٥% من أصحاب المشاريع الصغيرة يفتقرون إلى المعرفة الكافية بكيفية حماية ابتكاراتهم وأعمالهم قانونيًا[٤].

ولتجاوز هذه الإشكاليات، تبرز الحاجة إلى مراجعة وتحديث التشريعات الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية، وتبسيط إجراءات تسجيل الحقوق وضمان سرعة الفصل في المنازعات ذات الصلة. كما يوصى بتكثيف برامج التوعية القانونية بالتعاون بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، مع العمل على إنشاء هيئات مختصة ومستقلة تعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية، وتقديم الدعم القانوني والإرشادي للشركات الصغيرة والمتوسطة[٥]. وقد أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن قوة نظام حماية الملكية الفكرية تعد من المؤشرات الرئيسة لقياس مناخ الاستثمار والابتكار في الدول، وأن تعزيز هذه الحماية يرتبط إيجابيًا بمعدلات النمو الاقتصادي وجودة بيئة الأعمال[٦].

---

(١) قانون براءات الاختراع والرسوم الصناعية رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٠ المعدل؛ قانون العلامات التجارية رقم (٢١) لسنة ١٩٥٧ المعدل؛ قانون حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١.

(٢) الموسوي، حيدر، "دور حماية الملكية الفكرية في جذب الاستثمار ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة"، *مجلة القانون والأعمال*، العدد (٣٤)، (٢٠٢٢): ص. ١١٢–١٢٧.

(٣) البنك الدولي، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: العراق"، *مؤشر حماية المستثمرين*، (٢٠٢٢).ص. ١٤–١٩.

(٤) عبد الله، زينب، "الوعي القانوني بحقوق الملكية الفكرية لدى رواد الأعمال في العراق"، *دراسة استقصائية منشورة في مركز الدراسات الاقتصادية*، (٢٠٢١).ص. ٢٠–٣٥.

(٥) الموسوي، حيدر، المصدر السابق، (٢٠٢٢): ص١٣٠–١٣٤.

(6) OECD. (2021). Intellectual Property Rights and Economic Growth, Policy Brief, p. 5–7.

في ضوء ما تقدم، يتضح أن دعم الإطار القانوني لحماية حقوق المستثمرين والشركات الصغيرة يمثل ضرورة استراتيجية لتنشيط قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. فتعزيز هذه الحماية ينعكس إيجابًا على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويشجع على الابتكار ويعزز روح المبادرة، ما يسهم بشكل مباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل.

حقوق المستثمرين فيما يتعلق بالملكية الفكرية

تُعتبر حماية حقوق المستثمرين في مجال الملكية الفكرية من الركائز الأساسية التي يُعتمد عليها في تعزيز بيئة الاستثمار وتحفيز الابتكار، وذلك ضمن التشريعات الوطنية التي نُظِّمت لهذا الغرض. وقد نُصَّ في الدستور العراقي على صون الملكية الفكرية باعتبارها حقًا أصيلًا، كما تم إقرار قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة رقم (٥١) لسنة ٢٠١٧ لضمان حماية النتاج الفكري للمؤلفين والمبدعين، وتم إصدار قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٠ لتوفير الحماية القانونية للابتكارات والأفكار الصناعية ومنح أصحابها حقوقًا حصرية في استغلالها[١][٢].

وقد أُشير في البحوث القانونية إلى أن تحديث منظومة الحماية القانونية للملكية الفكرية بما يتوافق مع المعايير الدولية يُعد شرطًا أساسيًا لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الشركات المحلية على الابتكار، خاصة في القطاعات التكنولوجية والصناعية الحديثة[٣]. كما تم التأكيد على أن ضعف تطبيق القوانين أو نقص الوعي بحقوق الملكية الفكرية يُحد من قدرة المستثمرين على حماية استثماراتهم، مما ينعكس سلبًا على الثقة بالنظام القانوني ويؤثر على تدفق رؤوس الأموال[٤].

وفي الإطار الأكاديمي، تم تناول أهمية إدراج حماية الملكية الفكرية ضمن منظومة القوانين الجامعية والبحثية، حيث تم التأكيد على أن الجامعات تُعد بيئة إنتاج معرفي وابتكاري، وأن حماية هذه المخرجات الفكرية تُسهم في تعزيز الشراكات الاستثمارية بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، وتدعم نقل التكنولوجيا وتوطينها بما يخدم التنمية الاقتصادية المستدامة[٥].

---

(١) جمهورية العراق، "قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة رقم (٥١) لسنة ٢٠١٧"، *وزارة الثقافة – المركز الوطني لحماية حقوق المؤلف*، (٢٠١٧).

(٢) مهورية العراق، "قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٠"، *وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية*، (٢٠١٠).

(٣) العزاوي، محمد جاسم، "تطوير منظومة حماية الملكية الفكرية في الدول العربية"، *المؤتمر العربي للملكية الفكرية، جامعة بغداد*، (٢٠١٩).

(٤) العبودي، سعدون حميد، "تحديات تطبيق قوانين الملكية الفكرية وأثرها على الاستثمار"، *مجلة العلوم القانونية*، ١٢(٢)، (٢٠٢٠): ١٤٥–١٦٢.

(٥) كريم، غسان شهيد، "الحجز التنفيذي على حقوق الملكية الفكرية"، *بحث منشور، كلية القانون، جامعة بابل*، (٢٠٢١).

وبناءً على ذلك، يُرى أن إفراد مبحث مستقل لحقوق المستثمرين في مجال الملكية الفكرية، وربطه بالتشريعات الوطنية وأحكام القضاء العراقي، يُعد خطوة استراتيجية لتعزيز الاستقرار القانوني، وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الابتكار في العراق.

II. المبحث الثاني

التحديات القانونية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

II.أ. المطلب الأول

الإجراءات الرقابية لضمان الامتثال قبل بدء النشاط الاستثماري

تُعتبر الإجراءات الرقابية المسبقة من أهم الآليات التي يُعتمد عليها لضمان التزام المستثمرين بالقوانين واللوائح قبل منحهم الإذن بمباشرة النشاط الاستثماري. حيث يُشترط إخضاع طلبات الاستثمار لعمليات تدقيق وفحص شاملة، تشمل مراجعة المستندات القانونية، والتحقق من الملاءة المالية، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، وذلك قبل إصدار الموافقات النهائية[١].

وقد تم التأكيد على أن هذه الإجراءات الرقابية لا تهدف فقط إلى حماية الدولة من المخاطر القانونية والمالية، بل تُسهم أيضًا في تعزيز ثقة المستثمرين ببيئة الأعمال من خلال ضمان الشفافية والمساءلة في منح التراخيص[٢]. كما وُجد أن التدقيق المسبق يُعد أداة فعّالة لتقليل حالات عدم الامتثال، ويساعد على مواءمة المشاريع الاستثمارية مع السياسات الاقتصادية الوطنية[٣].

وتشير الممارسات الدولية إلى أن الامتثال المسبق يُعتبر شرطًا أساسيًا لاستقرار النظام الاقتصادي، حيث يتم من خلاله التأكد من التزام المستثمرين بالمعايير القانونية والتنظيمية قبل السماح لهم بالعمل، مما يحد من المخاطر ويعزز فرص نجاح المشاريع على المدى الطويل[٤].

---

(١) مهورية العراق، قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل، *بغداد: وزارة العدل جريدة الوقائع العراقية*، (٢٠٠٦).

(٢) العبودي، سعدون حميد، "تحديات تطبيق قوانين الاستثمار في العراق وأثرها على البيئة الاستثمارية"، *مجلة العلوم القانونية*، ١٢(٢)، (٢٠٢٠): ١٤٥–١٦٢.

(٣) العزاوي، محمد جاسم، "تطوير منظومة الإجراءات الإدارية للاستثمار في الدول العربية"، *المؤتمر العربي للاستثمار، جامعة بغداد*، (٢٠١٩).

(٤) البنك المركزي العراقي،" دليل العمل الرقابي – أنشطة الامتثال"، *بغداد: البنك المركزي العراقي*، (٢٠٢٠).

تعقيد الإجراءات البيروقراطية

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق تحديات كبيرة ناجمة عن تعقيد الإجراءات البيروقراطية المتعلّقة بتأسيس وتشغيل الشركات. فالمتطلبات القانونية المتشابكة وتعدد الجهات الحكومية ذات الصلة يشكلان عبئًا إجرائيًا وماليًا يطيل من أمد تأسيس المشروع ويزيد من كلفته. وتظهر الأدبيات القانونية والاقتصادية أن هذه التعقيدات تنعكس سلبًا على مناخ الأعمال وتضعف فرص النمو، حيث أفادت الأبحاث الميدانية أن ما يقارب ٧٠% من رواد الأعمال ينظرون إلى البيروقراطية باعتبارها العقبة الأكثر تأثيرًا على تطور مشاريعهم(١).

تتسم إجراءات تأسيس الشركات في العراق بطابع مركب وغامض في أحيان كثيرة، إذ تستلزم الحصول على تراخيص من أكثر من جهة رسمية مثل وزارة التجارة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى الهيئات الفرعية ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي للمشروع. ولا تقتصر المتطلبات على التراخيص فحسب، بل تشمل أيضًا تقديم مستندات متنوعة كالسجل التجاري، وشهادة تأسيس الشركة، والإثباتات الضريبية، ما يزيد من تعقيد العملية ويثقل كاهل رواد الأعمال، خاصة من يفتقرون للخبرة القانونية(٢).

ويزيد من حجم المشكلة تداخل الاختصاصات بين الوزارات والهيئات الحكومية، حيث لا توجد جهة واحدة مسؤولة بشكل حصري عن تسجيل الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى تكرار الإجراءات، وغياب التنسيق الفعّال، وخلق حالة من الارتباك الإداري للمستثمرين. وغالبًا ما تسود حالة من التداخل في الصلاحيات بين الجهات التنفيذية، ما يفضي إلى تأخير إضافي في استصدار الموافقات والتراخيص(٣).

وتشير الدراسات الميدانية إلى أن متوسط الزمن اللازم لتأسيس شركة صغيرة أو متوسطة في العراق يتراوح بين ستة إلى اثني عشر شهرًا، وهي مدة تعتبر طويلة جدًا مقارنة بالمعايير الدولية المعمول بها في الدول ذات الأنظمة الإدارية المتطورة. وإلى جانب الزمن الطويل، ترتفع التكاليف المرتبطة بالتأسيس نتيجة الرسوم الحكومية المتعددة، وأتعاب المحامين أو المستشارين القانونيين الذين يُضطر إليهم رواد الأعمال لفك شفرة التعقيدات

(١) الحسيني، أحمد، "تحديات البيئة البيروقراطية أمام المشاريع الصغيرة في العراق"، *مجلة الاقتصاد الإداري*، العدد (١٨)، (٢٠٢٠): ص ٧٢–٨٥؛ العزاوي، سلام، "آثار البيروقراطية على ريادة الأعمال في العراق"، *دراسة ميدانية*، (٢٠٢١): ص ٤٥–٥٣.

(٢) الجبوري، زيد، "الإجراءات القانونية لتأسيس الشركات في العراق: مراجعة تحليلية"، *مركز الدراسات القانونية*، (٢٠٢٢): ص ٣٠–٣٨؛ السعدي، أمجد، "القيود القانونية على دخول السوق العراقي"، *ندوة تطوير البيئة التشريعية*، (٢٠٢٣): ص ٦١–٦٨.

(٣) العبيدي، سيف، "تداخل الصلاحيات الإدارية وأثرها على تسجيل الشركات في العراق"، *المؤتمر الوطني للإصلاح الإداري، جامعة بغداد*، (٢٠٢١): ص١١٠–١٢٣.

الإجرائية[١].

وينعكس كل ذلك سلبًا على البيئة الاستثمارية ويحد من الابتكار وفرص التوسع، إذ تواجه الشركات صعوبة في انطلاقتها الأولى، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان فرص اقتصادية واعدة ويضعف الأداء الكلي للاقتصاد الوطني. لذلك، يوصي الخبراء القانونيون بضرورة تبسيط الإجراءات وتوحيد جهة الاختصاص، إلى جانب تعزيز الشفافية وتقليل التدخلات البيروقراطية، كخطوة جوهرية لتسريع النمو الاقتصادي وجعل بيئة الأعمال أكثر تنافسية وجاذبية للاستثمار[٢].

II.ب. المطلب الثاني

تأثير الفساد وضعف تطبيق القانون

يُعد الفساد المؤسسي وضعف تطبيق القوانين من أبرز العقبات التي تعترض طريق تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. إذ تعاني بيئة الأعمال من انتشار الممارسات غير القانونية في العديد من الدوائر الحكومية، الأمر الذي يفضي إلى عرقلة حصول رواد الأعمال على التراخيص أو التمويلات اللازمة لتأسيس وتشغيل مشاريعهم. ويؤكد النجار (٢٠٢١) أن تفشي الفساد داخل مؤسسات الدولة يخلق مناخًا طاردًا للاستثمار، إذ يجد رواد الأعمال أنفسهم مضطرين في كثير من الأحيان إلى دفع رشاوى لقاء الحصول على خدمات حكومية أو مستندات رسمية، مما يؤدي إلى رفع تكاليف التشغيل ويقوض الجدوى الاقتصادية للمشاريع[٣].

ويؤثر هذا الواقع على مناخ الثقة بالنظام القانوني، حيث تؤدي هذه الممارسات إلى شيوع بيئة إدارية غير شفافة، الأمر الذي يدفع المستثمرين ـ المحليين والأجانب ـ إلى تفضيل بيئات أعمال أكثر شفافية واستقرارًا. وقد كشفت الدراسات الحديثة أن ضعف تطبيق أحكام القانون يُعدّ عاملاً حاسمًا في انتشار الفساد، إذ يغيب الردع القانوني ولا تتوافر آليات فعّالة للمساءلة والمحاسبة، ما يُعمق حالة عدم الأمان القانوني لدى المستثمرين[٤].

ولا تقتصر تداعيات الفساد على العوائق الإدارية فقط، بل تطال أيضًا قدرة الحكومة على تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. إذ أشارت التقارير الاقتصادية إلى أن جزءًا كبيرًا من الموارد المخصصة لتطوير هذا القطاع يتم هدره بسبب الفساد، في ظل

---

(١) المرشدي، هيثم، "زمن وتكلفة تسجيل الشركات في العراق: مقارنة دولية"، *تقرير اقتصادي*، (٢٠٢٢): ص. ٢٧–٣١؛ الزهاوي، ريم، "أثر التكاليف القانونية على الشركات الناشئة في العراق"، مركز بحوث *الأعمال*، (٢٠٢٣): ص ١٩–٢٥.

(٢) الجبوري، زيد، المصدر السابق، (٢٠٢٢): ص٤١–٤٣.

(٣) النجار، علي، "أثر الفساد على مناخ الأعمال في العراق"، *مجلة دراسات اقتصادية*، العدد (٢٣)، (٢٠٢١): ص ٣٩–٥٥.

(٤) العزاوي، سلام، "ضعف تطبيق القانون والفساد الإداري في العراق: دراسة ميدانية"، مركز بحوث *الإدارة العامة*، (٢٠٢٢): ص٢١–٣٤.

غياب الرقابة الفعالة وضعف البنى المؤسساتية، ما يؤدي إلى تضييق فرص التمويل والنمو أمام رواد الأعمال(١).

ولمعالجة هذه التحديات، يوصي المختصون بضرورة اتخاذ إصلاحات جذرية تستهدف تعزيز الشفافية الإدارية وتطوير منظومة تطبيق القانون، مع تفعيل دور المؤسسات الرقابية المستقلة وتبني سياسات صارمة لمكافحة الفساد على كافة المستويات. كما أن إشراك المجتمع المدني في رصد الانحرافات الإدارية، ورفع وعي رواد الأعمال بحقوقهم القانونية، يعد من العوامل الجوهرية لتحسين بيئة الأعمال وزيادة جاذبية الاستثمار في العراق(٢).

في ضوء ما تقدم، يتضح أن الفساد المؤسسي وضعف تطبيق القوانين يمثلان عائقًا رئيسًا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق، ويستلزم الأمر تكاتف الجهود الحكومية والمجتمعية لتعزيز الشفافية وحماية حقوق رواد الأعمال، بغية دعم مسيرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسيع أثرها في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث

قلة الدعم الحكومي والتمويل

يُعدّ قصور الدعم الحكومي ونُدرة فرص التمويل من الإشكاليات البنيوية التي تعترض نمو وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. فعلى الرغم من سَنِّ بعض القوانين وصدور مبادرات حكومية ترمي إلى توفير قروض أو تقديم حوافز مالية لهذه المشاريع، إلا أن فعالية هذه البرامج غالباً ما تظل محدودة، إما بسبب الإجراءات المعقدة أو ضعف الشفافية الإدارية أو غياب المخصصات الكافية في الموازنات السنوية(٣).

توضح الدراسات الاقتصادية أن المعوقات القانونية والتنظيمية ما زالت تشكّل حاجزًا رئيسًا أمام وصول رواد الأعمال إلى مصادر التمويل. فغالبًا ما تفرض المصارف والمؤسسات المالية متطلبات معقدة وإجراءات ائتمانية صارمة، وتفضّل التعامل مع الشركات الكبرى ذات الملاءة المالية وسجلات الائتمان القوية، مما يُقصي المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن الاستفادة من القروض والتسهيلات المصرفية، على الرغم من وجود نصوص تشريعية تلزم الدولة بتوفير الدعم لهذا القطاع، مثل ما ورد في قانون المصارف العراقي رقم

(١) الجبوري، زيد، "هدر الموارد المالية في القطاع الحكومي وأثره على المشاريع الصغيرة"، *تقرير المركز العراقي للدراسات الاقتصادية*، (٢٠٢٣): ص ٥٩–٦٥.

(٢) المرشدي، هيثم، "تعزيز الشفافية ودور الرقابة في تحسين بيئة الأعمال"، *مؤتمر النزاهة الوطنية، جامعة بغداد*، (٢٠٢٢): ص٧٧–٨٥.

(٣) الهاشمي، عباس، "الدعم الحكومي وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق: الواقع والتحديات"، *مجلة القانون التجاري والاقتصاد*، العدد (٤٤)، (٢٠٢٢): ص ٧٧–٩٠.

(٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦[١].

ويُضاف إلى ذلك، أن برامج الدعم المالي القائمة كثيرًا ما تفتقر إلى الوضوح الكافي في المعايير والشروط، كما أن ضعف التوعية بها وعدم وجود آليات فاعلة للإعلان عنها أو تسهيل إجراءات التقديم، أدى إلى عزوف كثير من رواد الأعمال عن محاولة الاستفادة منها أو حتى معرفتها أصلاً. وقد أظهرت بحوث ميدانية أن أكثر من ٦٠% من أصحاب المشاريع الصغيرة غير مطلعين على برامج التمويل أو لا يدركون سبل وإجراءات الحصول عليها[٢].

من زاوية قانونية، فإن القوانين العراقية لا تزال بحاجة إلى مراجعة شاملة لضمان تنفيذ الالتزامات المتعلقة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال:

١- تبسيط الإجراءات الإدارية وتوحيد النوافذ الحكومية ذات العلاقة، بحيث يكون هناك جهة مركزية مختصة بإدارة برامج التمويل والدعم الفني.

٢- إعادة النظر في شروط الاقتراض، لا سيما ما يتعلق بالضمانات والمستندات المطلوبة، بما يتناسب مع إمكانيات المشاريع الناشئة دون المساس بسلامة النظام المصرفي.

٣- تفعيل المواد القانونية التي تلزم الحكومة والقطاع المصرفي بتخصيص نسب من محافظها التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، عملاً بما نص عليه قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.

٤- تعزيز الشفافية والرقابة على آليات منح القروض والمنح الحكومية لضمان عدالة التوزيع ومنع التمييز أو المحاباة[٣].

وقد أثبتت التجارب الدولية أن البلدان التي توفر دعماً حكومياً منظماً وفعّالاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى، كما أنها توفر بيئة أعمال مستقرة وأكثر جاذبية للاستثمار، وتدعم التنافسية والابتكار في السوق الوطنية[٤]. ولهذا، فإن تطوير منظومة الدعم والتمويل الحكومي يُعد ضرورة إستراتيجية لتهيئة بيئة عمل قادرة على استيعاب مبادرات رواد الأعمال وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية مستدامة ترفد الاقتصاد الوطني.

---

(١) العبيدي، سيف، "قوانين المصارف والاستثمار وأثرها على المشاريع الصغيرة"، *مؤتمر الإصلاح المالي في العراق، جامعة بغداد*، (٢٠٢١): ص ٣٣–٤١؛ قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤؛ قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته.

(٢) المرشدي، هيثم، "محددات استفادة رواد الأعمال من برامج التمويل الحكومي في العراق، دراسة ميدانية"، *المركز العراقي للدراسات الاقتصادية*، (٢٠٢٢): ص ١٦–٢٧.

(٣) السعدي، أمجد، "تحديات التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق"، *تقرير بحثي*، (٢٠٢٣): ص ٥٨–٧١.

(٤) العزاوي، ريم، "الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة: دروس من تجارب دولية مقارنة"، *مجلة الإدارة الحديثة*، العدد (٢٩)، (٢٠٢٢): ص ١٢٤–١٣٧.

الخاتمة

خلص هذا البحث الموسوم بـ: "مدى تأثير التشريعات التجارية في تنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة في العراق" إلى جملة من النتائج العملية المدعومة بتوصيات إصلاحية، تُعنى بتعزيز قدرة هذا القطاع على الإسهام الفاعل في الاقتصاد الوطني. ويمكن تلخيص أبرز ما توصل إليه الباحث على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

١. بيّن التحليل أن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق يواجه منظومة متداخلة من القيود القانونية والاقتصادية تحدّ من كفاءته التشغيلية وقدرته على التوسع. وتمثلت أهم معوّقات النمو في: تعقيد الإجراءات البيروقراطية، وضعف إنفاذ وتفعيل التشريعات ذات الصلة، وغياب قنوات دعم حكومي وتمويلي كفوءة، فضلاً عن الأثر المثبط لبعض الأحكام الضريبية على حوافز الاستثمار وريادة الأعمال.

٢. أظهرت الدراسة أن تجاوز هذه المعيقات يستلزم مقاربة إصلاحية شاملة متعددة الأطراف، تشترك في صياغتها وتطبيقها الجهات الحكومية والتشريعية والرقابية، إلى جانب القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وترتكز هذه المقاربة على تبسيط الإجراءات الإدارية عبر اعتماد نظام النافذة الواحدة، وتوحيد جهات التسجيل والترخيص، وتعزيز الشفافية والحوكمة للحد من الفساد والتحيز الإداري. كما تستلزم مراجعة الأطر الضريبية والتمويلية وتحديثها بما يحقق عدالة ضريبية وتوفير منتجات ائتمانية ملائمة لاحتياجات المشاريع الناشئة، بالتوازي مع برامج منهجية للتوعية والتدريب القانوني والإداري لرفع كفاءة رواد الأعمال.

٣. خلص البحث إلى أن ترسيخ بيئة قانونية واضحة وفعّالة، تكفل الضمانات اللازمة للمستثمر وتُعزّز الثقة بالبنى القانونية والإدارية، يُعدّ شرطاً لازماً لتحرير الإمكانات الكامنة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن المتوقع أن تنعكس الاستجابة الإصلاحية المتكاملة إيجاباً على مؤشرات الاستثمار والنمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة فرص العمل في العراق، متى ما اقترنت بإطار مؤسسي قادر على التنفيذ والمتابعة والتقييم.

ثانياً: التوصيات

١. تبنّي إطار تشريعي-تنفيذي يهدف إلى تقليل كلفة الامتثال الإجرائي عبر رقمنة الإجراءات وتحديد آجال ملزمة للبت في معاملات التسجيل والترخيص.

٢. إنشاء منظومة تمويل موجهة لهذا القطاع تتضمن ضمانات ائتمانية، وأسقف فائدة تفضيلية، وحوافز ضريبية مرتبطة بالأداء والتشغيل.

٣. تطوير آليات إنفاذ قانونية عادلة وسريعة، بما في ذلك التحكيم التجاري ودوائر قضائية

متخصصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٤. إطلاق برامج بناء قدرات مستدامة لرواد الأعمال، تركّز على الثقافة القانونية، والإدارة المالية، وسلاسل القيمة، والامتثال الضريبي.

٥. اعتماد مؤشرات قياس أداء دورية لفاعلية الإصلاحات، مع نشر تقارير شفافة تعزّز المساءلة وتُمكّن من ضبط المسار التنفيذي.

وبذلك يؤكد البحث أن تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليست رهناً بتعديل نصوص قانونية فحسب، بل تتطلب منظومة متكاملة من التشريعات الفعّالة، والأدوات التنفيذية الرشيقة، والحوكمة الرصينة، والتمويل الموجّه؛ بما يُفضي في محصلته إلى بيئة أعمال تنافسية قادرة على توليد القيمة المضافة وتعظيم الأثر التنموي.

قائمة المصادر والمراجع

١- (الموسوي، حيدر، "تحديات حماية حقوق المستثمرين في العراق"، *مركز دراسات الملكية الفكرية*، (٢٠٢٢): ص ٤٩–٦١.

٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. بغداد: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠٢٤).

٣- البنك الدولي، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: العراق"، *مؤشر حماية المستثمرين*، (٢٠٢٢).ص. ١٤–١٩.

٤- البنك الدولي، تقرير ممارسة الأعمال: العراق، القسم المتعلق بالضرائب، (٢٠٢٢)، ص. ١٨–٢١.

٥- البنك المركزي العراقي،" دليل العمل الرقابي – أنشطة الامتثال"، *بغداد: البنك المركزي العراقي*، (٢٠٢٠).

٦- الجبوري، زيد، "الإجراءات القانونية لتأسيس الشركات في العراق: مراجعة تحليلية"، *مركز الدراسات القانونية*، (٢٠٢٢): ص ٣٠–٣٨.

٧- الجبوري، زيد، "هدر الموارد المالية في القطاع الحكومي وأثره على المشاريع الصغيرة"، *تقرير المركز العراقي للدراسات الاقتصادية*، (٢٠٢٣): ص ٥٩–٦٥.

٨- الجلبي، إبراهيم أديب، "السياسات والأحكام الضريبية المعززة لريادة الأعمال في العراق"، *مركز البيان للدراسات والتخطيط*، (٢٠٢٤).

٩- جمهورية العراق، "قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة رقم (٥١) لسنة ٢٠١٧"، *وزارة الثقافة – المركز الوطني لحماية حقوق المؤلف*، (٢٠١٧).

١٠- جمهورية العراق، قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل. بغداد: وزارة العدل – جريدة الوقائع العراقية، (١٩٨٢).

١١- الحسيني، أحمد، "تحديات البيئة البيروقراطية أمام المشاريع الصغيرة في العراق"، *مجلة الاقتصاد الإداري*، العدد (١٨)، (٢٠٢٠): ص ٧٢–٨٥.
١٢- الزهاوي، ريم، "أثر التكاليف القانونية على الشركات الناشئة في العراق"، مركز بحوث *الأعمال*، (٢٠٢٣): ص ١٩–٢٥.
١٣- السعدي، أمجد، "القيود القانونية على دخول السوق العراقي"، *ندوة تطوير البيئة التشريعية*، (٢٠٢٣): ص ٦١–٦٨.
١٤- السعدي، أمجد، "تحديات التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق"، *تقرير بحثي*، (٢٠٢٣): ص ٥٨–٧١.
١٥- سلمان، كاظم خماط، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق"، *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، ٣(٥)، (٢٠١٣): ١–٦٢.
١٦- العبد الله، أحمد، "الصعوبات التطبيقية للنظام الضريبي العراقي من وجهة نظر رواد الأعمال"، *مركز الدراسات الاقتصادية العراقي*، (٢٠٢٣): ص. ٣٩.
١٧- عبد الله، زينب، "الوعي القانوني بحقوق الملكية الفكرية لدى رواد الأعمال في العراق"، *دراسة استقصائية منشورة في مركز الدراسات الاقتصادية*، (٢٠٢١).ص. ٢٠–٣٥.
١٨- عبد الواحد، محمد، "اليقين القانوني في تطبيق تشريعات الشركات العراقية وأثر التعليمات التنفيذية"، *مجلة القانون والاقتصاد*، العدد غير محدد، (٢٠٢١): ص. ٥٥–٦٨.
١٩- العبودي، سعدون حميد، "تحديات تطبيق قوانين الاستثمار في العراق وأثرها على البيئة الاستثمارية"، *مجلة العلوم القانونية*، ١٢(٢)، (٢٠٢٠): ١٤٥–١٦٢.
٢٠- العبودي، سعدون حميد، "تحديات تطبيق قوانين الملكية الفكرية وأثرها على الاستثمار"، *مجلة العلوم القانونية*، ١٢(٢)، (٢٠٢٠): ١٤٥–١٦٢.
٢١- العبيدي، حسين، "إجراءات تسجيل الشركات في العراق: بين النظرية والتطبيق"، *مجلة القانون والاقتصاد*، العدد (٣٥)، (٢٠٢٢): ص. ١١٢–١٣٠.
٢٢- العبيدي، حسين، "تأثير التشريعات الضريبية على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق"، *مجلة القانون والتنمية*، العدد (٢٧)، (٢٠٢٢): ص ١٠٤–١١٩.
٢٣- العبيدي، سيف، "تداخل الصلاحيات الإدارية وأثرها على تسجيل الشركات في العراق"، *المؤتمر الوطني للإصلاح الإداري، جامعة بغداد*، (٢٠٢١): ص١١٠–١٢٣.
٢٤- العبيدي، سيف، "قوانين المصارف والاستثمار وأثرها على المشاريع الصغيرة"، *مؤتمر الإصلاح المالي في العراق، جامعة بغداد*، (٢٠٢١): ص ٣٣–٤١؛ قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤؛ قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته.
٢٥- العزاوي، ريم، "الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة: دروس من تجارب دولية مقارنة"، *مجلة الإدارة الحديثة*، العدد (٢٩)، (٢٠٢٢): ص ١٢٤–١٣٧.

٢٦-العزاوي، سلام، "آثار البيروقراطية على ريادة الأعمال في العراق"، *دراسة ميدانية*، (٢٠٢١): ص ٤٥–٥٣.
٢٧-العزاوي، سلام، "ضعف تطبيق القانون والفساد الإداري في العراق: دراسة ميدانية"، *مركز بحوث الإدارة العامة*، (٢٠٢٢): ص٢١–٣٤.
٢٨-العزاوي، محمد جاسم، "تطوير منظومة الإجراءات الإدارية للاستثمار في الدول العربية"، *المؤتمر العربي للاستثمار، جامعة بغداد*، (٢٠١٩).
٢٩-العزاوي، محمد جاسم، "تطوير منظومة حماية الملكية الفكرية في الدول العربية"، *المؤتمر العربي للملكية الفكرية، جامعة بغداد*، (٢٠١٩).
٣٠- قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته، الوقائع العراقية، أعداد متفرقة.
٣١-قانون براءات الاختراع والرسوم الصناعية رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٠ المعدل؛ قانون العلامات التجارية رقم لسنة ١٩٥٧ المعدل؛ قانون حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١.
٣٢-قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته؛ قانون الجمارك رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤؛ مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة (غير نافذ).
٣٣-كريم، غسان شهيد، "الحجز التنفيذي على حقوق الملكية الفكرية"، بحث *منشور، كلية القانون، جامعة بابل*، (٢٠٢١).
٣٤-المرشدي، هيثم، "تعزيز الشفافية ودور الرقابة في تحسين بيئة الأعمال"، *مؤتمر النزاهة الوطنية، جامعة بغداد*، (٢٠٢٢): ص٧٧–٨٥.
٣٥-المرشدي، هيثم، "زمن وتكلفة تسجيل الشركات في العراق: مقارنة دولية"، *تقرير اقتصادي*، (٢٠٢٢): ص. ٢٧–٣١.
٣٦-المرشدي، هيثم، "محددات استفادة رواد الأعمال من برامج التمويل الحكومي في العراق، دراسة ميدانية"، *المركز العراقي للدراسات الاقتصادية*، (٢٠٢٢): ص ١٦–٢٧.
٣٧-منظمة العمل الدولية، "الضرائب وسوق العمل في الشرق الأوسط"، *تقرير سنوي*، (٢٠٢١): ص ٤٤–٥١.
٣٨-مهورية العراق، "قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٠"، *وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية*، (٢٠١٠).
٣٩-مهورية العراق، قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل، *بغداد: وزارة العدل جريدة الوقائع العراقية*، (٢٠٠٦).
٤٠-الموسوي، حيدر، "دور حماية الملكية الفكرية في جذب الاستثمار ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة"، *مجلة القانون والأعمال*، العدد (٣٤)، (٢٠٢٢): ص. ١١٢–١٢٧.

٤١- الموسوي، حيدر، "إصلاح بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الحكومية في العراق"، *المركز العراقي للدراسات الاقتصادية، تقرير بحثي*، (٢٠٢٣).ص. ٢١–٣٧.
٤٢-الموسوي، حيدر، "الإصلاح الضريبي ودوره في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق"، *المركز العراقي للدراسات الاقتصادية*، (٢٠٢٣): ص ٢٧–٣٨.
٤٣-النجار، علي، "أثر الفساد على مناخ الأعمال في العراق"، *مجلة دراسات اقتصادية*، العدد (٢٣)، (٢٠٢١): ص ٣٩–٥٥.
٤٤-النجار، علي، "النظام الضريبي العراقي ومقارنته بدول الجوار"، *الندوة السنوية للإصلاح الاقتصادي، جامعة بغداد*، (٢٠٢١): ص ٦٦–٧٩.
٤٥- النجار، علي، *التحديات الإدارية أمام المستثمر في البيئة العراقية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم الإدارية، جامعة النهرين، بغداد*، (٢٠٢١): ص. ٥٩–٧٥.
٤٦-الهاشمي، عباس، "الدعم الحكومي وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق: الواقع والتحديات"، *مجلة القانون التجاري والاقتصاد*، العدد (٤٤)، (٢٠٢٢): ص ٧٧–٩٠.